

Distr.
GENERAL

S/1996/362
21 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي السابع عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤١ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. ويرد في التقرير بيان عن التطورات التي استجرت في ليبيريا منذ تقريره المؤرخ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (S/1996/232)، كما ترد فيه توصيات بشأن الدور المستقبلي للبعثة في ليبيريا.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - استمر تدهور عملية السلام في ليبيريا طوال الأشهر الأولى من العام، على النحو الذي ورد وصفه في تقريره الأخير، وبلغ ذروته في ٦ نيسان/أبريل، عندما اندلع القتال في مونروفيا. وقد أوردت في رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل (S/1996/312)، وصفا للنهب الواسع النطاق وما تلاه من انهيار كامل للقانون والنظام. ورغم هدوء الحالة لفترة قصيرة، استمرت الأعمال العدائية منذ ٦ نيسان/أبريل، الأمر الذي عرض عملية أبوجا السلمية لخطر كبير.

منشأ الأزمة

٣ - رغم أن القتال قد نشب بسبب محاولة اعتقال الجنرال روزفلت جونسون، وهو قائد جناح في جبهة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، فإن الأسباب الأساسية أبعد من ذلك بكثير. فالمناوشات التي دارت بين جناح الحاجي كروما وجناح الجنرال جونسون، التابعين لجبهة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، وبين الجبهة الوطنية القومية الليبيرية والمجلس الليبيري للسلام، تسببت مؤخرا في وقوع خلاف بين أعضاء مجلس الدولة. ومع قدوم أعداد كبيرة من المقاتلين إلى مونروفيا، لحماية زعمائهم، حسبما زعم، تدهور الأمن في المدينة. وفي الوقت ذاته، كان يبدو أن مجلس الدولة مصمم على تأكيد ذاته بسبل تتنافى مع روح اتفاق أبوجا، وتخالف، فيما أفيد، نصيحة بعض أعضائه. فقد اعتمد المجلس بروتوكولات تقضي بتسمية الحكومة الانتقالية بـ "حكومة ليبيريا" ومجلس الدولة بـ "الرئاسة الجماعية". وبدأ السيد تايلور والحاج كروما يشيران إلى قواتهما على أنها "القوات الحكومية"، وقصدا معاقل جناح الجنرال جونسون في كاكاتا وتوبمانبورغ، في منتصف آذار/مارس، مؤكدين أنهما يساعدان

فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على حفظ الأمن في تلك المناطق. وأدت هذه الأحداث إلى التخوف من أن يكون بعض القادة الليبيريين يتفادون الالتزام بالترتيبات المؤقتة والعمليات المنصوص عليها في اتفاق أبوجا.

٤ - ذاك هو المناخ المتقلب الذي أصدرت فيه الحكومة الانتقالية في ٢٣ آذار/مارس، إثر مصادمات بين فصائل متنافسة داخل جناح الجنرال جونسون في جبهة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، أمرا باعتقال الجنرال روزفلت جونسون، متهمة إياه بقتل رجل عثر عليه ميتا على أرض مملوكة له. ورفض الجنرال جونسون تسليم نفسه؛ وفي ٦ نيسان/أبريل حاولت وحدة الرد السريع التابعة للشرطة الوطنية، تساندها قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وجناح الجنرال الحاجي كروما في جبهة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، اعتقاله عنوة. وقد هاجمتها قوات الجنرال جونسون، يساندها مقاتلون من القوات المسلحة الليبيرية ومجلس السلام الليبيري.

٥ - وترد معلومات مفصلة عن القتال في الفرع الثالث والمرفق الأول من هذا التقرير.

اجتماع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

٦ - عقد اجتماع لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في أكرا، في ٧ أيار/مايو، لاستكشاف سبل التوصل إلى وقف للأعمال العدائية واستئناف عملية السلام. ولم يحضر الاجتماع عضوا المجلس تاييلور وكروما، وأشارا كلاهما إلى أن رئيس مجلس الدولة سيمثل الحكومة الانتقالية. وحضر الاجتماع أعضاء المجلس بولي وكويا وتامبا تايلر، فضلا عن الجنرال روزفلت وعدد من المعينين في الوزارات المنتمين إلى الجبهة الوطنية القومية الليبيرية. وحضره أيضا الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، الدكتور سالم أحمد سالم، ومبعوثي الخاص، السيد جيمس أ. س. جونا، وممثلي الخاص السيد أنتوني نياكيي. وفي الوقت نفسه، سافر الحاجي كروما إلى أبوجا وإلى عواصم أخرى في غرب إفريقيا للتشاور مع حكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بشأن الحالة في ليبيريا.

٧ - واعتمد وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الآلية المتعلقة بإعادة ليبيريا إلى اتفاق أبوجا، أكدوا في إطارها مجددا على الاتفاق باعتباره الأساس الوحيد للسلام في ليبيريا، واتفقوا على عدد من الشروط التي يجب أن تنفي بها الفصائل الليبيرية. وكان من هذه الشروط إعادة وقف إطلاق النار؛ وسحب المقاتلين ونشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مونروفيا؛ ونزع الأسلحة من المدينة ومعاودة اعتبارها منطقة آمنة؛ وضمان حرية تنقل المدنيين؛ وإعادة الأسلحة المأخوذة من فريق الرصد والمركبات والمعدات الأخرى التي نهبت من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ وإعادة تنشيط اللجنة المعنية بانتهاكات وقف إطلاق النار. وقررت الجماعة الاقتصادية إرجاء مؤتمر القمة إلى أوائل آب/أغسطس، مشيرة إلى أنه سيجري في ذلك الوقت استعراض عملها الإضافي بشأن ليبيريا استنادا إلى التقدم المحرز في الوفاء بهذه الشروط.

٨ - وقررت الجماعة الاقتصادية أيضا أن البروتوكولات التي اعتمدها مؤخرا مجلس الدولة، والتي أعلن فيها أن الحكومة الانتقالية هي "حكومة ليبيريا" وأن مجلس الدولة هو "الرئاسة الجماعية" لها، تتنافى مع روح اتفاق أبوجا. وأكدت الجماعة على وجوب ألا تكون الحكومة الانتقالية مقتصرة في فئات معينة، وأوضحت عزمها على ألا تعترف بأية حكومة تأتي إلى السلطة عن طريق استعمال القوة. وتمشيا مع شروط الجماعة الاقتصادية، يُعاد الجنرال جونسون إلى منصبه الوزاري ويضمن توفير ممر آمن لانسحاب المقاتلين المُتجمعين في مركز باركلي للتدريب إلى المناطق المتفق عليها خارج مونروfia.

٩ - كما ركزت المناقشات التي جرت في اجتماع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على الموارد التي يحتاج إليها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وأعربت بعض البلدان عن استعدادها للمساهمة بقوات إضافية في حالة توافر الموارد المالية. وشددت هذه البلدان على أن تتاح الموارد المذكورة للقوة بمجملها، دون قيد أو شرط، وألا تشمل الدعم السوقي فحسب بل أيضا تسديد تكاليف القوات. بيد أن كثيرين من وزراء الخارجية أعربوا عن شكوكهم في أن تتوافر موارد كبيرة، بالنظر إلى الخبرة السابقة في محاولة جمع الأموال لفريق الرصد.

١٠ - ورحب وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية بمبادرة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء فريق اتصال دولي بشأن ليبيريا. ويضم فريق الاتصال، الذي اجتمع لأول مرة في ٢٦ نيسان/أبريل في جنيف، الحكومات المانحة الرئيسية، والأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ومنظمة الوحدة الافريقية، والوكالات الدولية المعنية بليبيريا. وقد حدد فريق الاتصال أثناء اجتماعه ثلاث مسائل حيوية بالنسبة إلى السلام في ليبيريا، وهي: استعادة الأمن في مونروfia؛ وتعزيز فريق الرصد؛ وتشجيع الفصائل على العودة إلى عملية أبوجا للسلام.

١١ - وقد رحب أعضاء مجلس الدولة بالتوصيات التي وضعها وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية وصرحوا بأنهم سيتقيدون بها. وقبل الجنرال جونسون الشروط التي وضعتها الجماعة الاقتصادية مشيرا إلى أنه يعتزم العودة إلى ليبيريا. ومع ذلك، فالأعمال العدائية لا تزال مستمرة.

زيارة المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيريا

١٢ - في ١٨ نيسان/أبريل، وصل مبعوثي الخاص إلى مونروfia لتقييم الاحتمالات المستقبلية لعملية السلام والدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في هذا الصدد. والتقى، أثناء وجوده في مونروfia، برئيس مجلس الدولة وممثلي الجماعة الاقتصادية وفريق الرصد وزعماء سياسيين ومدنيين وزعماء الفصائل. وفي ٥ أيار/مايو، سافر إلى أكرا حيث اجتمع مع رئيس الجماعة الاقتصادية ووزير خارجية نيجيريا والجنرال جونسون وزعماء آخرين. وحضر أيضا اجتماع لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية في يومي ٧ و٨ أيار/مايو.

١٣ - وركزت مناقشات مبعوثي الخاص على استمرار صلاحية اتفاق أبوجا، على ضوء التطورات الأخيرة؛ وعلى دور مجلس الدولة؛ واحتمالات إجراء انتخابات واستعادة السلام في ليبيريا؛ والمشاكل التي يصادفها فريق الرصد في الاضطلاع بمسؤولياته في ليبيريا. وقد أطلعني ممثلي الخاص لدى عودته إلى نيويورك، وأطلع مجلس الأمن أيضا، على النتائج التي توصل إليها. وأكد بصورة خاصة على ضرورة أن يعاد إلى مونروfia وضعها كمنطقة آمنة، وعلى أن يعمل مجلس الدولة بما يتمشى مع الروح المتوخاة في اتفاق أبوجا. وأعرب أيضا عن رأيه بأن استعادة السلام والاستقرار في ليبيريا ستكون عملية شاقة، بالنظر إلى إنعدام الثقة تماما بين الفصائل.

ثالثا - الجوانب العسكرية

طابع العمليات العدائية وأثرها

١٤ - في الأسبوع الأول من اندلاع القتال، في ٦ نيسان/أبريل، كان هناك إنهاء كامل للقانون والنظام في مونروfia. فقد زحف مقاتلون من جميع الفصائل إلى الحي التجاري للمدينة وأعملوا النهب في المتاجر ومكاتب الأمم المتحدة ومستودعاتها. وجلبت الفصائل تعزيزات من المناطق البعيدة، وداهم المنازل، بصورة عشوائية مقاتلون من جميع الفصائل، وأشعلوا النيران في المباني، ووضعوا يدهم على مركبات تابعة للأمم المتحدة ولأفراد عاديين وجردوا من الأسلحة جنود فريق الرصد العاملين في نقاط التفتيش. وداهمت السجن القوات المسلحة الليبيرية وقوات جناح الجنرال جونسون في جبهة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، وأطلقت سراح الجنرال تشارلز جولو ومحتجزين آخرين كانوا قد قاموا بمحاولة إنقلاب على الحكومة الانتقالية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وتعرض المطار لهجوم شنه فيما يبدو مقاتلو جناح الجنرال جونسون، فأدى ذلك إلى مقتل اثنين من جنود فريق الرصد وإلحاق الضرر بطائرتين تجاريتين، فضلا عن ثلاث طائرات تابعة لفريق الرصد تمولها الولايات المتحدة.

١٥ - وهرع المقاتلون إلى منطقة نقطة مامبا في مونروfia، حيث يوجد مقر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وسفارة الولايات المتحدة وكثير من مكاتب الأمم المتحدة - مفتشين، فيما يبدو، عن الجنرال جونسون، الذي كان يتردد أنه مختبئ في المنطقة. ولم يتمكن فريق الرصد من اتخاذ بعض التدابير الأمنية لحماية مكاتب بعثة المراقبين إلا في ١٠ نيسان/أبريل. بيد أن مقاتلين من الجانبين كليهما احتلوا عنوة، في ١١ نيسان/أبريل، مقر البعثة ومباني أخرى تابعة للأمم المتحدة في نقطة مامبا، ونهبوها، وأجبروا تسعة من المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين، فضلا عن جنود فريق الرصد الذين كانوا يقومون بمهمة توفير الأمن هناك، على الاحتماء في سفارة الولايات المتحدة. وقد استمر النهب بلا هوادة رغم وعود الحاجي كروما والسيد تايلور بوقفه. كما أن جميع الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة، الذين كانوا محاصرين في بيوتهم ومكاتبهم، انتقلوا سالمين إلى سفارة الولايات المتحدة، ومنها قامت الولايات المتحدة بإجلائهم إلى بلدان مجاورة، في حين انتقل موظفو الأمم المتحدة المحليون إلى مناطق آمنة في أجزاء أخرى من المدينة. وأنشئ مقر مؤقت لبعثة المراقبين في المجمع السكني للأمم المتحدة في ريفرفيو، حيث يقوم ممثلي الخاص و١٩ مدنيا و٥ أفراد عسكريين، من بينهم كبير المراقبين العسكريين، بإعداد عملياتهم.

١٦ - ولم يتجاوز عمر الكثير من المقاتلين الذين اشتركوا في الأعمال العدائية في مونروفيا الثامنة عشر عاما وبدا أنهم يعملون في هيكل تنظيمي بسيط أو سيطرة ضعيفة من قاداتهم. وكان من الواضح أن بعضهم واقع تحت تأثير المخدرات والكحول. وفي حين استمرت الأعمال العدائية فقد كانوا يطوفون الشوارع في شكل عصابات فوضوية، مزعجين المدنيين ومتشاجرين فيما بينهم أحيانا على الغنيمة. وكانت الفصائل تستخدم مجموعة متنوعة من الأسلحة، بما في ذلك قاذفات صواريخ تطلق من الكتف، ومدافع مضادة للطائرات، ومدافع هاون ورشاشات ثقيلة. ولكن قلما استخدمت، فيما يبدو، تكتيكات عسكرية، ولا سيما في الأيام الأولى من القتال. وكان إطلاق النيران غير دقيق، مما حقق مزايا تكتيكية بسيطة، وإن تسبب في أضرار عشوائية للممتلكات. واستخدمت القنابل المدفوعة صاروخيا بشكل لا مبرر له، للمساعدة في النهب في معظم الحالات. وفي بعض الأوقات، وقع المدنيون بين نيران متقاطعة. وفي أثناء القتال، حوَصر مركز باركلي للتدريب بنطاق غير محكم من المقاتلين المعادين وتعرض للقصف من قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، وجناح الجنرال كروما في حركة التحرير الليبيرية المتحدة. وفي حين شهد مركز باركلي للتدريب أعنف قتال، من المعتقد أن معظم الضحايا في المعسكرات سقطوا نتيجة للمرض والأمراض وليس من النيران المعادية.

١٧ - وفي حين استمر القتال في الأسبوع الثاني من الأزمة، ابتدأت الفصائل في فرض سيطرتها على مناطق معينة من المدينة، ما زالت تحافظ عليها في معظم الأحوال. وفرضت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية سيطرتها على قطاعات من شرق ووسط مونروفيا، وعلى المطار كذلك. ويسيطر جناح الجنرال كروما في حركة التحرير الليبيرية المتحدة على جزيرة بوش رود حتى نهر البو وفيما يتعداه، في حين يسيطر جناح الجنرال جونسون في حركة التحرير الليبيرية المتحدة ومجلس السلام الليبيري والقوات المسلحة على معسكرات مركز باركلي للتدريب، وعلى بعض مناطق في وسط مونروفيا وضواحيها الشرقية (انظر المرفق الثالث). بيد أنه تنبغي ملاحظة أن المواقع النسبية للفصائل تتغير يوميا بسبب تسلل المحاربين المستمر والطبيعة الحضرية للأعمال العدائية. وفيما يستمر القتال، يبدو أنه وصل إلى حالة جمود لم يتمكن أي من الجانبين في إطارها من السيطرة الكاملة على المدينة.

١٨ - وبالإضافة إلى مونروفيا، يستمر القتال بين جناحي حركة التحرير الليبيرية المتحدة في توبمانبرج. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، هاجمت قوات جناح الجنرال جونسون قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سينجي، فقتلت جنديا وأصابت آخر بجراح خطيرة. ولم يتمكن فريق الرصد من تحديد سبب للهجوم. وقد أشارت التقارير كذلك إلى حدوث مناوشات بين قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وقوات مجلس السلام الليبيري في مقاطعات غراند باسا، وسينويه، وغراند غيدي وماريلاند. وذكرت التقارير أن قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية أزاحت قوات مجلس السلام الليبيري من مدينة بوكانان، وإن كانت قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لا تزال تسيطر على المدينة (انظر المرفق الرابع).

نشر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

١٩ - قبل نشوب الأعمال العدائية في مونروفيا، كان الأفراد العسكريون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا تم نشرهم في مونروفيا، وبوكانان، وكاكاتا وسويهين (انظر المرفق الرابع). وعقب اندلاع القتال، أعيد وزع ٨٨ من المراقبين العسكريين الـ ٩٣ التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في مدينة فريتاون وداكار، بمساعدة حكومة الولايات المتحدة. وقد رافق المراقبين العسكريين المنقولين إلى المحطتين الميدانيتين في كاكاتا وسويهين فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى مونروفيا في ١٣ نيسان/أبريل. وقد عاد المراقبون الذين كانوا في بوكانان إلى مونروفيا عن طريق البحر في ١٤ نيسان/أبريل على ظهر سفينة تابعة للفريق المذكور. وقد عاد إلى وطنهم الآن معظم هؤلاء المراقبين العسكريين. بيد أن ١٠ مراقبين ظلوا على أهبة الاستعداد في فريتاون وسيعودون إلى مونروفيا حالما سمحت الأحوال. وبقي في مونروفيا خمسة مراقبين عسكريين (من ضمنهم كبير المراقبين العسكريين) لدعم الجهود السياسية الرامية إلى تسوية الأزمة بالوسائل السلمية. وتشمل مهامهم: رصد التطورات العسكرية؛ القيام بدوريات في المدينة (عندما يسمح الأمن)؛ عقد اجتماعات للجنة انتهاكات وقف إطلاق النار التي ترأسها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا؛ وتنظيم مرافقة أمنية لممثلي الفصائل المشاركين في المشاورات الهادفة إلى حل الأزمة.

نشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢٠ - لم يتمكن الفريق المشار إليه أعلاه من وقف الأعمال العدائية عندما نشبت في ٦ نيسان/أبريل. وقد رأى أن القتال مسألة بين الفصائل وأنه ليس بوسعه التدخل نظرا لقلّة أفراد وموارده، وكذلك لطبيعة ولايته كقوة لحفظ السلام. وبالنظر إلى هذه القيود، لم يتمكن الفريق أيضا من توفير الحماية اللازمة لأفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها. بيد أن الفريق عندما تسلم التعزيزات اللازمة من المناطق الخارجية، عين ضابطا أمنيا لمجمع ريفرفيو ولممثلي الخاص وكذلك لفريق الوساطة ولبعض ممثلي الفصائل المشاركين في المشاورات لإنهاء الأزمة.

٢١ - ورغم أن الفريق المذكور تمكن من منع تعزيزات جناح الجنرال جونسون في حركة التحرير الليبيرية المتحدة من دخول مونروفيا من الغرب عبر نهر البو، لم يتمكن من منع تنقلات المحاربين الضخمة داخل وخارج مركز المدينة من مناطق أخرى. ووفقا لترتيبات وقف إطلاق النار التي سرت في ١٩ نيسان/أبريل، وانتشر فريق المراقبين في وسط مونروفيا عندما بدأ المحاربون الانسحاب من المدينة، وأقام نقاط تفتيش واضطلع بدوريات. ومع ذلك استمر المقاتلون في التنقل بحرية. وعندما انهار وقف إطلاق النار في ٢٩ نيسان/أبريل، انسحب الفريق إلى مواقع محددة في أعداد كافية لردع هجوم من الفصائل. والفريق منتشر الآن في جزيرة بوش رود ومتواجد في مقر الاتصالات السلكية واللاسلكية، والجسرين المؤديين إلى الشمال والمطار. وما زال الفريق متواجدا أيضا في الميناء وحول مجمع ريفرفيو.

٢٢ - وفي خارج مونروفا، استمر الفريق في التواجد في بوكانان وكاكاتا. بيد أن الفريق انسحب تماما من عبارنغا، وبو، وتيسنه، وسنجيه، وخفض من قوته في بوكانان وكاكاتا، من أجل توفير التعزيزات لمونروفا.

٢٣ - وقد لحق بالفريق عدد من الإصابات ما بين قتيل وجريح منذ استئناف القتال في ٦ نيسان/أبريل. وقد أخذ الفريق على عاتقه بعض المخاطر وبذل ما في وسعه لوقف القتال وضمان أمن أفراد الأمم المتحدة. وعندما وردت تقارير بأن بعض بنود الفريق ربما شاركوا في النهب أو ربما زودوا المقاتلين بأسلحة، لم تكن هذه الأفعال منهجية أو مسألة سياسة. وهي ربما تعبر إن كانت قد حدثت فعلا عن النقص المزمّن في الموارد الذي يعاني منه الفريق، في جميع الرتب وحتى جندي المشاة، الذي من المنتظر أن يعمل في بيئة معادية، بدون معدات مناسبة وفي بعض الأحيان بدون أجر لأسابيع كثيرة.

رابعاً - الجوانب الأمنية

٢٤ - مع استمرار القتال، تظل الحالة الأمنية في مونروفا خطيرة وصعبة التنبؤ. وخلال الأيام الأولى من الأزمة، تعرض أفراد الأمم المتحدة لخطر جسيم عندما أرغموا على الخروج من بيوتهم ومكاتبهم وتعرضوا للسرقة والمضايقة وهم يبحثون عن الأمن، وعندما اختطفت المركبات التي كانوا يسوقونها. وأبدى بعض موظفي الأمم المتحدة المحليين شجاعة نادرة عندما ساعدوا أفراد الأمم المتحدة الدوليين في الوصول إلى مأوى آمن. وقد نقل الآن جميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وأفراد وكالات الأمم المتحدة غير الأساسيين إلى بلدان مجاورة أو أعيدوا إلى أوطانهم. وعلى نحو ما تمت الإشارة إليه آنفاً، يوفر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الأمن حالياً لأفراد الأمم المتحدة، ولكن بسبب النقص المزمّن في القوة البشرية والقيود السوقية، فلا يمكنه ضمان أمنهم في جميع الأوقات.

٢٥ - وما زال وسط منروفا والضواحي الشرقية هما أكثر المناطق غير الآمنة في المدينة. كذلك لا تزال الحالة الأمنية في الميناء، الذي لم يستهدف خلال الأعمال العدائية متوترة. وقد نهبت مستودعات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مناسبات عديدة وما زال المقاتلون يطوفون بالمنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تجمع في الميناء الآلاف من المدنيين، لمحاولة ركوب السفن التي تغادر البلد، جاعلين المنطقة متوترة للغاية. وقد زاد فريق المراقبين مؤخراً من انتشاره في محاولة منه للسيطرة على الحالة هناك.

٢٦ - وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة والأفراد الدوليين لم يستهدفوا شخصياً، فما زال التهديد بنهب ممتلكاتهم، وخاصة مركباتهم، قائماً بشكل حاد. وهناك أيضاً خطر وقوع أفراد الأمم المتحدة في نيران متقاطعة بين قوات متقاتلة إقليمية لجوء مقاتلين يائسين إلى أخذ رهائن، على نحو ما فعلوا في مركز باركلي للتدريب. وبالنظر إلى التهديد القائم لأمن أفراد الأمم المتحدة والجو العام المتسم بعدم الأمن في مونروفا، لا تزال حركتهم مقيدة.

٢٧ - وتقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وموظف الأمم المتحدة المكلف بشؤون الأمن باستعراض التطورات في مونروفيا يوميا، بغية ضمان النقل السريع والأمن لأفراد الأمم المتحدة إلى بلدان مجاورة إذا تدهورت الحالة الأمنية أكثر من ذلك. ونظرا للتدمير الذي لحق بالمطار خلال القتال واستمرار إغلاقه، فإن الوسيلة الوحيدة لإجلاء الموظفين من مونروفيا هي إما عن طريق نهر سانت بول أو بالطريق البري المؤدي إلى الميناء. ويمثل الطريقان بعض المخاطر ويجري تقييمهما يوميا.

نهب معدات الأمم المتحدة

٢٨ - على نحو ما أشير إليه أعلاه، قام المقاتلون من جميع الفصائل منذ ٦ نيسان/أبريل بشكل منتظم بنهب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. وقد سرق المقاتلون كل موجودات مكاتب الأمم المتحدة، وألحقوا أضرارا بالمباني، ونهبوا مستودعات الأمم المتحدة. وقد تم الاستيلاء على حوالي ٨٠ في المائة من مركبات بعثة المراقبين كما تم تدمير الكثير منها. وقد سرق المقاتلون عددا كبيرا من العتاد الذي يحمل شارة الأمم المتحدة، وارتدوا خوذاً الأمم المتحدة الزرقاء وبعض شاراتها الأخرى. وقد نهب أيضا جميع هواتف بعثة المراقبة، وحواسيبها، وآلات النسخ، ومعدات الاتصالات، ومواد عامة استهلاكية، تشمل السلع المتصلة بالتسريح. وتقوم بعثة المراقبين حاليا بتقدير قيمة السلع والمعدات المنهوبة. وستكون هناك حاجة إلى ثلاثة أشهر على الأقل لإعادة بناء القاعدة السوقية لبعثة المراقبة.

٢٩ - وقد حث ممثلي الخاص قادة الفصائل على أن يكفلوا إعادة المركبات والمعدات المنهوبة من بعثة المراقبين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد أكد قادة الفصائل أن من الصعب استعادة المواد المنهوبة من المقاتلين. ورغم ذلك، وبعد أن وردت إلى بعثة المراقبين معلومات تفيد بأن بعض معدات الأمم المتحدة قد حملت على متن سفن متجهة إلى بعض موانئ غربي إفريقيا، طلب الفريق إلى الحكومات المعنية مساعدة الأمم المتحدة في استعادة السلع. وعقب ذلك، استعيدت بعض المعدات، ومعظمها صغير الحجم، وقابل للتسويق. بيد أن من غير المحتمل استعادة جزء كبير من المعدات.

خامسا - حقوق الإنسان

٣٠ - بالنظر إلى الحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر، لم تتمكن بعثة المراقبين من التحقيق بفعالية في تقارير كثيرة وردت عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الأعمال العدائية، بما في ذلك الاغتصاب، والختف، والقتل المتعمد للأفراد والتجنيد الإجباري. وقد أكدت بعثة المراقبين تقريرين عن حادثين قطعت فيهما رؤوس محاربين وعرضت في شوارع مونروفيا. وما زال يتعين تحديد عدد القتلى بين السكان المدنيين، وإن كانت التقارير قد ذكرت أن عددا من المدنيين قد قتل، الكثير منهم نتيجة لنيران متقاطعة.

٣١ - وقد أرغم الكثير من القادة المدنيين على مغادرة مونروفيا أو اللجوء إلى قاعدة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بما في ذلك رئيس مجلس الدولة ويلتون سانكا وولد، وعضو

المجلس تامبا تيلور، ووزير الدفاع، اللواء هيزيكيا بوون، والرئيس السابق للحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية، السيد آموس سوير. وعندما تسمح الأحوال الأمنية، ستحقق بعثة المراقبة في تقارير انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الأعمال العدائية.

سادسا - المساعدة الانسانية

٣٢ - بدأ، خلال الشهور القليلة المنصرمة، أن المكاسب التي أحرزت في تقديم المساعدة الإنسانية الى المحتاجين إليها قد انعكست تماما بفعل أعمال القتال التي وقعت مؤخرا. وخلال الأسابيع الستة الأخيرة، شرد أكثر من نصف سكان مونروفيا البالغ عددهم ١,٣ مليون نسمة. وفرت من البلد ألوف عديدة منهم، مخاطرة بحياتها التماسا للأمان. وفي الوقت ذاته. ضاقت سبل تقديم المساعدة بسبب الاضطراب المستمر للأمن، والنهب المتواصل للمعدات، وإجلاء غالبية موظفي الإغاثة الدوليين وبالرغم من هذه الظروف، بقي منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وسائر الموظفين الأساسيين في مونروفيا لتقييم الاحتياجات الإنسانية والترتيب لتأمين الإغاثة والمساعدة. كما أبقى كل من برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نواة من الموظفين في هذه المدينة.

٣٣ - وأظهرت تقييمات الأثر الإنساني للقتال وجود تركيزات للمشردين في عدة أماكن، وكان بين هؤلاء عشرون ألف شخص يوجدون في مجمع غريستون المحاذي لسفارة الولايات المتحدة. ومن نقص الأغذية والأدوية، مصحوبا بالظروف غير الصحية السائدة في هذه الملاجئ، ينشأ خطر انتشار الأمراض المعدية وتستمر المستشفيات في العمل، لكنها تعاني نقصا في الموظفين، وتحتاج الى إمدادات، وأمنها معرض للخطر باستمرار. وينفذ برنامج الأغذية العالمي برنامجا هادفا لتأمين الأظعمة سيضم ٥٧٠ ٠٠٠ شخص، وقد بدأ بتقديم المساعدة الغذائية الطارئة الى المواقع الحساسة، ومنها مستشفيات مونروفيا الكبرى الثلاثة، و ٣١ ملجأ تضم زهاء ١٧٥ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا.

٣٤ - وفي منتصف نيسان/أبريل، بدأ بعض الموظفين الدوليين العاملين في المنظمات غير الحكومية، والمنتمين الى البلدان المانحة، بالعودة الى مونروفيا، وهم يعملون الآن عن كثب مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في تلبية الاحتياجات الطارئة في مجالات الطب والماء والمرافق الصحية، وفي السعي الى كبح تفشي الأمراض المعدية. وقد قدمت هذه الوكالات أيضا مساعدة طبية طارئة الى الذين يحتاجون إليها في مركز باركلين للتدريب.

٣٥ - وتتسم المعلومات المتعلقة بالظروف الإنسانية السائدة خارج مونروفيا بأنها محدودة جدا، وقد كانت المنظمات الدولية للإغاثة والتنمية تؤمن غالبية الخدمات للمدنيين قبل اندلاع القتال. ويتوقع أن يفضي وقف هذه الأنشطة، الذي نجم عن نقل الموظفين ونهب الإمدادات والسيارات والمعدات. الى إلحاق الضرر

بالجهود المتقدمة نسبياً التي تستهدف جعل بعض أجزاء البلد تتمتع بالاكتفاء الذاتي من جديد. لكن هناك بضع منظمات غير حكومية أخذت تستأنف تقديم المساعدة عبر الحدود، إلى المناطق المحتاجة.

٣٦ - واتفقت سلطات ليبيريا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على صوغ خطة طوارئ لتقديم خدمات الإغاثة يستغرق تنفيذها ثلاثة أشهر وتشكل أساساً لنداء سيوجه لطلب دعم هذه الأنشطة. لكن الآراء متوافقة، ضمن أوساط تقديم الإغاثة، على أنه يتعذر البدء مجدداً بتنفيذ عمليات الإغاثة بكاملها دون وجود ضمانات أمنية موثوقة تقدمها الفصائل المتنازعة.

حالة اللاجئين الليبريين

٣٧ - لقد خيب اندلاع القتال آمال إعادة الفورية لأكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ لاجئ، لا يزال كثيرون منهم يعيشون في المنفى منذ أكثر من ٦ سنوات، إلى بلدهم. ويضاف إلى ذلك أن تدهور حالة الأمن في مونروفيا، التي كانت، إلى الآن، تعتبر منطقة آمنة، يضطر الألوف من الليبريين الآخرين إلى التماس اللجوء في البلدان المجاورة. وللأسف، يبدو أنه ليس هناك إلا قلة من بلدان المنطقة الفرعية مستعدة لقبول المزيد من اللاجئين. وقد ظلت السفينة "بالك تشالنجر"، وعلى متنها زهاء ٢ ٠٠٠ ليبيري، متوقفة في عرض البحر أكثر من أسبوع لأن أياً من بلدان المنطقة لم يقبل أن ترسو لديه. ويستفاد من التقارير أن السفينة ربما كانت تحمل بعض المقاتلين المسلحين، فضلاً عن اللاجئين الفعليين. وفي آخر الأمر، وافقت حكومة غانا على قبول اللاجئين. وناشدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بلدان المنطقة دون الإقليمية أن تستمر في انتهاج سياساتها التقليدية المنفتحة الخاصة باللجوء، وقبول الليبريين طالبي اللجوء.

٣٨ - ويلحق القتال ضرراً بالغاً بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتشجيع الاعتماد على الذات بين اللاجئين الـ ١٣٠ ٠٠٠ الوافدين من سيراليون والعائشين في ليبيريا. وقد أبدى العديدون من مواطني سيراليون المحتجزين في مونروفيا رغبة قوية في العودة إلى بلدهم. وستقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة اللازمة في هذا الصدد بمجرد أن تسمح ظروف الأمن بذلك. وبين الذين يحتمل أن يعادوا إلى بلدهم ٧٥ قاصراً غير مرافقين كانوا يعيشون في ملجأ نهبه المقاتلون وبسطوا سيطرتهم عليه في منتصف نيسان/أبريل.

سابعا - الجوانب المالية

٣٩ - أمام الجمعية العامة، في الوقت الحاضر، الميزانيتان اللتان اقترحتهما بشأن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (A/50/650/Add.2 و Add.3)، لكي تنظر الجمعية فيها. ويقدر أن إجمالي تكلفة إبقاء البعثة، بقوامها المأذون به حالياً، سيبلغ ٥٠٠ ٦٠٣ دولار لشهر حزيران/يونيه ١٩٩٦، و ٣ ٥٥٣ ٧٠٠ دولار لشهر تموز/يوليه ١٩٩٦، و ٢ ١٨٧ ٤٠٠ دولار في الشهر ابتداءً من ١ آب/أغسطس ١٩٩٦.

٤٠ - وبناء عليه إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة بقوامها المخفض، على النحو الموصى به في الفقرة ٤٩، أدناه، فسيلزم، لدفع تكلفة إبقاء بعثة المراقبين أثناء فترة التمديد، إجراء تكييف في المعدلات الشهرية المبينة آنفا. إلا أنني أعتزم أن أعرض على الجمعية العامة، قريبا، تقديرات منقحة للتكاليف لكي تنظر فيها.

٤١ - وفي ٩ أيار/مايو ١٩٩٦، كان مبلغ الاشتراكات المقررة وغير المسددة للحساب الخاص للبعثة منذ إنشائها قد وصل إلى ١١,٩ مليون دولار. أما إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام فكان، في ٩ أيار/مايو ١٩٩٦، يبلغ ٧١٦ ١ مليون دولار.

٤٢ - ومنذ تقريره الأخير (S/1996/232)، لم تقدم أي تبرعات أخرى إلى الصندوق الاستئماني لليبريا.

ثامنا - ملاحظات

٤٣ - خلال الأسابيع الستة الأخيرة، أبدى زعماء الفصائل بكل وضوح استخفافهم بتطلعات الشعب الليبري إلى السلام، وأظهروا ازدراء متعمدا لا مبرر له للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمجتمع الدولي وأجبروا أغلبية الموظفين الدوليين على الانتقال عنوة إلى بلدان أخرى.

٤٤ - ولقد أشغلت الحرب الأهلية الليبرية الجماعة الاقتصادية لفترة تزيد على ست سنوات. وأنفقت دول غرب إفريقيا التي تعاني هي نفسها من صعوبات مالية، ملايين الدولارات وأجرت مفاوضات على عدد لا يحصى من اتفاقات السلام وضحت بأرواح شبابها في محاولة لإحلال السلام في ليبيريا. وامتد نطاق الأعمال العدائية في بعض الحالات عبر الحدود مما أثر في استقرار البلدان المجاورة لليبريا، وبالإضافة إلى ذلك، تواجه دول الجماعة الاقتصادية التي ما برحت تستضيف اللاجئين الليبريين منذ سنوات عدة احتمال لجوء آلاف آخرين من اللاجئين إلى شواطئها طلبا للنجاة.

٤٥ - وأكد وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية في اجتماعهم الأخير المعقود في أكر، أكدوا من جديد على اتفاق أبوجا بوصفه الأساس الوحيد للسلام في ليبيريا ووافقوا على عدد من الخطوات الضرورية لاستئناف تنفيذه. وحذرت الجماعة الاقتصادية زعماء الفصائل أنهم إذا لم ينفذوا تلك الخطوات فإنها ستعيد النظر في مشاركتها في ليبيريا في اجتماع القمة المقبل المقرر عقده في مطلع آب/أغسطس ١٩٩٦. وأن انسحاب الجماعة الاقتصادية من ليبيريا يمكن أن يحدث كارثة لا بالنسبة للبلد فحسب وإنما للمنطقة دون الإقليمية بأسرها أيضا.

٤٦ - وإذا ما اضطرت الجماعة الاقتصادية إلى اتخاذ قرار بنفض يديها من ليبيريا وبسحب فريق الرصد التابع لها فلن يكون أمام بعثة المراقبين من خيار سوى الحذو حذوها. ولهذا، أحث زعماء الفصائل الليبرية

على النظر بإمعان في العواقب الواسعة النطاق التي ستنشأ عن أعمالهم خلال الشهرين المقبلين وعلى القيام، في ضوء ذلك، بتنفيذ التدابير التي اتفقت عليها الجماعة الاقتصادية في أكرا، على الفور.

٤٧ - وخلال الأشهر التي انتهت بنشوب الأزمة الراهنة جرى إخماد صوت المجتمع المدني الليبيري، في كثير من المناسبات، واحتُجَز الصحفيون بسبب انتقاداتهم الإجراءات التي قام بها بعض أعضاء الحكومة الانتقالية. وقد اتفق وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال اجتماعهم الذي عقد في ٧ أيار/مايو في أكرا، على أن الحكومة الانتقالية يجب أن تكون شاملة وأن مجلس الدولة يجب أن يستأنف عمله كما هو متوخى في اتفاق أبوجا. وينبغي أن يكون لجميع أعضاء المجلس، الذين يمثلون قطاعات مختلفة من المجتمع الليبيري، صوت في عملية صنع القرار. ومن الضروري أيضا إيجاد الطرق والوسائل التي تمكن المجتمع المدني من تبوء مكانه الصحيح في عملية السلام. وفي هذا الصدد، طلبت من ممثلي الخاص أن يشجع على أن يسهم في العملية السياسية عدد أكبر من قطاع عريض من الزعماء السياسيين وأن يواصل حث الحكومة الانتقالية على استعادة المناخ اللازم لانتعاش العملية الديمقراطية ولاستئناف وسائط الإعلام لعملها.

٤٨ - ونظرا لغياب المؤسسات القادرة على تنظيم العملية الانتخابية، ولاستمرار عدم الاستقرار، فإنه من غير المحتمل إلى حد بعيد أن تجرى الانتخابات في آب/أغسطس ١٩٩٦، وفقا لما نص عليه اتفاق أبوجا. وسيعتمد مستقبل العملية الانتخابية، عملية تكون مؤيدة على الأقل من المجتمع الدولي، على استعادة الشروط الأساسية للسلام والأمن وعلى استئناف تنفيذ اتفاق أبوجا.

٤٩ - وقد خول مجلس الأمن، في قراره ١٠٢٠ (١٩٩٥)، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، الولاية اللازمة للمساعدة في تنفيذ اتفاق أبوجا، خصوصا عملية نزع السلاح والتسريح. بيد أنه في ظل الظروف الراهنة المتسمة بعدم توافر الأمن أو الاستقرار السائدة في مونروfia وفي أنحاء ليبيريا، فلن تستطيع البعثة إنجاز سوى القليل من هذه الأهداف. وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة، من خلال استخدام مساعيها الحميدة، أداء دور هام في دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتيسير استئناف عملية السلام. ويمكن للبعثة أيضا أن تيسر، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية، اتخاذ تدابير لبناء الثقة، بغية خلق ظروف تفضي إلى العودة إلى اتفاق أبوجا. ولذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ثلاثة أشهر، حتى ٣١ آب/أغسطس. وخلال هذه الفترة، سيظل قوام البعثة، المكون حاليا من ٢٥ من الأفراد المدنيين والعسكريين، على مستواه الحالي تقريبا، مع مراعاة احتمال ظهور الحاجة إلى زيادة أو تخفيض العدد قليلا رهنا بتطور الحالة الأمنية على أرض الواقع.

٥٠ - وفي أعقاب مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سوف أقدم إلى مجلس الأمن توصيات بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه البعثة، إن وجد بعد ٣١ آب/أغسطس. والواضح أن هذه التوصيات ستعتمد، على القرارات التي ستتخذها الجماعة الاقتصادية فيما يتعلق بدورها في ليبيريا. وسيكون ذلك مرهونا أيضا بقيام زعماء الفصائل بتنفيذ الخطوات الحقيقية اللازمة لاستعادة القانون والنظام الأساسيين

في مونروفا وغيرها من الأماكن. ويجب أن تبدأ هذه الخطوات بالامتنال الصارم لوقف إطلاق النار، وانسحاب المقاتلين من مونروفا، وانتشار فريق الرصد في أنحاء المدينة واستعادة مركزها كملاذ آمن. وبمجرد تحقيق هذه الأهداف الأساسية، ينبغي اتخاذ خطوات لكفالة بدء المفاوضات، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة، بغرض حل المسائل التي لم يتناولها اتفاق أبوجا تناولا تاما ووضع خطة تنفيذ شاملة. ولا ريب أن إبداء زعماء الفصائل للرغبة في الدخول في مفاوضات حقيقية وتسوية متبادلة سيكون عاملا حاسما في تقرير استمرار مشاركة المجتمع الدولي في الحالة في ليبيريا. ويتعين على زعماء الفصائل أن يتفكروا بإمعان في الدروس المستفادة من الصومال في هذا الشأن.

٥١ - وسيتعين أيضا تناول المسائل المتعلقة بأمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا والوكالات الإنسانية في ليبيريا فضلا عن إعادة المعدات المنهوبة. ومن المستبعد أن يكون المجتمع الدولي مستعدا للزج بنفسه مجددا في عملية السلام في ليبيريا إلى أن توضح هذه المسائل توضيحا تاما وتقدم الفصائل ضمانات كافية لكفالة أمن وسلامة المدنيين الأبرياء، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة الدوليين والموظفين الآخرين.

٥٢ - وفيما يتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، يذكر أنه كان من المسلّم به بوضوح عند إنشاء البعثة أن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين غير المسلحين سيكونون بحاجة إلى الأمن الذي يوفره لهم فريق الرصد لكي يقوموا بالمهام التي كلفوا بها. غير أنه لأسباب لا تخفى على أحد، عجز فريق الرصد عن توفير مستوى الأمن الضروري لأفراد البعثة للعمل في ليبيريا، أو لاضطلاعهم كليا بمسؤولياتهم بصفتهم قوة لحفظ السلام. وهذا ما بينته بوضوح أحداث الأسابيع القليلة الماضية، ولذلك سيتعين إيلاء عناية فائقة في الأسابيع القادمة لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة هذه المصاعب معالجة فعالة.

٥٣ - لقد كانت مشاركة هذه البعثة في ليبيريا أول مرة توفد فيها الأمم المتحدة بعثة لحفظ السلام بموازاة بعثة لمنظمة إقليمية، هي في هذه الحالة منظمة إقليمية فرعية. وقد شددت منذ اللحظة الأولى على أن الدور المتوخى للبعثة في ليبيريا بني على افتراض أن فريق الرصد سيكون في وضع يتيح له القيام بالمهام الواسعة النطاق الموكولة إليه، وللأسف، لم يتلق فريق الرصد القوة البشرية والموارد الضرورية لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته بفعالية. ومن الوهم الاعتقاد بأن هذا النموذج المبتكر لحفظ السلام سينجح في ليبيريا، لا سيما في ظل الظروف الحالية، ما لم تتوافر لفريق الرصد مصادر التمويل الكافية والمعول عليها، وما لم تعزز ذلك القوة وتنظم بطريقة تمكنها من القيام بمهامها كقوة محترفة لحفظ السلام.

٥٤ - وإني لأشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة الوحدة الإفريقية لجهودهما الدؤوبة لتيسير استئناف عملية السلام. كما أشكر ممثلي الخاص وموظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على ما بذلوه من جهود متواصلة، في ظروف شاقة للغاية، لتيسير الحل السلمي للأزمة.

المرفق الأول

بيان تفصيلي بالقتال الذي دار في مونروفيا في الفترة

بين ٦ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١ - لقد تصاعد القتال الذي بدأ في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بسرعة وامتد إلى وسط مونروفيا، وأصبح ألوف المدنيين، وبينهم موظفو الأمم المتحدة وسائر الموظفين الدوليين، معرضين لنيران متقاطعة. وبمساعدة من الولايات المتحدة، أجلي عن المدينة أكثر من ٣٠٠ ٢ شخص. واضطرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ووكالات الأمم المتحدة إلى نقل عدد كبير من الموظفين إلى البلدان المجاورة. وإذ سيطرت قوات الجبهة الوطنية القومية الليبرية/ جناح الجنرال كروما من حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية على أحياء عديدة من المدينة، تراجعت غالبية القوات المشتركة بين جناح الجنرال جونسون من حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية ومجلس السلام الليبري والقوات المسلحة الليبرية إلى ثكنة مركز باركلي للتدريب، الواقع في وسط المدينة، آخذة معها، تحت التهديد بالأسلحة عن قرب، مئات من المدنيين بينهم أجانب. وعمد مئات من هؤلاء المدنيين، باختيارهم، إلى الفرار نحو الثكنة، ملتجئين من المقاتلين الذين يعادونهم. وقد وصفت الظروف السائدة في الثكنة بأنها يائسة، وكان المدنيون يتخذون درعا بشريا لحماية الثكنة ضد هجمات الجبهة الوطنية القومية الليبرية/جناح الجنرال جونسون. كما أخذ نحو ٥٠ من جنود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، رهائن.

٢ - ومع أن تحالف جناح الجنرال جونسون/مجلس السلام الليبري/القوات المسلحة الليبرية يشار إليه باعتباره "قوات كران"، يجدر بالملاحظة أن هذه الفصائل، ولو كانت غالبيتها من الكران، تضم عددا من المجموعات الإثنية الأخرى. وطوال الفترة التي استغرقتها القتال، رفض السيد تايلر والحاجي كروما التفاوض مع هؤلاء مباشرة، وواصلوا الإشارة إلى مقاتليهما باعتباره "القوات الحكومية"، وإلى قوات جناح الجنرال جونسون ومجلس السلام الليبري والقوات المسلحة الليبرية باعتبارها عناصر إجرامية. أما ممثلو تحالف جناح الجنرال جونسون/ مجلس السلام الليبري/ القوات المسلحة الليبرية فقد اعتبر بعضهم أن الحكومة الانتقالية انهارت مع نشوب القتال في مونروفيا، وأنه لا يجوز لأحد أن يدعي النطق باسمها حتى تُستعرض مسألة الحكم في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وبسبب تنافر الآراء، تعرقل التفاوض على وقف إطلاق النار.

٣ - وعندما نشب القتال، شكلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مع سفراء سيراليون وغينيا ونيجيريا والولايات المتحدة، فريقا للشروع في جهود مكثفة للتوسط تستهدف إرساء وقف إطلاق النار وإعادة تنشيط عملية السلام. وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أرسل الرئيس رولنغز، رئيس غانا وكذلك رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفدا رفيع المستوى إلى ليبيريا، بقيادة مستشاره لشؤون الأمن القومي، الكابتن كوجو تسيكاتا. وتوصل وفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، عاملا مع فريق الوساطة، إلى الاتفاق مع السيد تايلر والحاجي كروما على شروط وقف إطلاق النار،

ونشر أفراد الجماعة المذكورة في مونروفا وحول مركز باركلي للتدريب، ونزع سلاح المقاتلين المتجمعين في الثكنة، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها هناك، وسحب المقاتلين من المدينة. واتفق على أن يجري، بعد تنفيذ هذه التدابير، تناول المسائل المتعلقة بالجنرال جونسون (الذي لا يزال يشكل مصدر قلق رئيسي للسيد تايلر وللحاجي كروما)، فضلا عن وسائل وأساليب إعادة عملية السلام إلى مسارها. وعملا بالاتفاق، أعيد، فورا تنشيط اللجنة المعنية بانتهاكات وقف إطلاق النار، التي ترأسها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، لكي ترصد وقف إطلاق النار.

٤ - وأدت هذه التدابير إلى توقف مؤقت للقصف الذي توجهه قوات الجبهة الوطنية القومية الليبرية/جناح الجنرال كروما ضد مركز باركلي للتدريب، فأتيح بذلك لفريق الوساطة أن يرتب لاجتماع، عقد في ١٨ نيسان/أبريل، مع ممثلي جناح الجنرال جونسون ومجلس السلام الليبري والقوات المسلحة الليبرية والمدنيين المحتجزين في الثكنة. ووافق قادة مركز باركلي للتدريب على شروط وقف إطلاق النار، الذي دخل حيز النفاذ في ١٩ نيسان/أبريل. وعلى إطلاق سراح الرهائن المحتجزين في الثكنة وبعيد ذلك، أفرج عن زهاء ٢٢٦ أجنبيا وعن عدد من الليبريين. ومع انسحاب المقاتلين، بدأ فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بالانتشار في المدينة. ولكن، خلافا للاتفاق، بقيت قوات الجبهة الوطنية القطرية الليبرية منتشرة في القطاع الشرقي من المدينة، وبقيت قوات جناح الجنرال جونسون حاضرة خارج ثكنة مركز باركلي للتدريب.

٥ - واستمر وقف إطلاق النار معظم الوقت. واستمر، في الوقت ذاته، بذل الجهود لحل المسائل المعلقة. وشجع فريق الوساطة الجنرال جونسون على مغادرة ليبيريا، على الأقل مؤقتا، باعتبار ذلك وسيلة لمنع انفجار التوتر. وفي آخر الأمر، غادر هذا الجنرال مونروفا إلى أكرا في ٣ أيار/مايو، بناء على دعوة من رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وذلك للاشتراك في مؤتمر قمة هذه الجماعة الذي كان مقررا عقده في ٨ أيار/مايو. وفي أثناء ذلك، أصر السيد تايلر والحاجي كروما على أن يعاد فتح المكاتب الحكومية وعلى أن يبدأ مجلس الدولة بالعمل من قصر السلطة التنفيذية، الذي كان الأفراد التابعون للجماعة قد أغلقوه في إطار تدبير أمني. وأشار عليهما فريق الوساطة والقائد الميداني لقوة الجماعة بأن ذلك يمكن أن يتسبب في وقوع هجوم من مركز باركلي للتدريب، لأن قصر السلطة التنفيذية يقع ضمن مرمى النيران التي تطلق من الثكنة. وانهار وقف إطلاق النار في ٢٩ نيسان/أبريل عندما أحبط اجتماع لمجلس الدولة سعي إلى عقده وكان حاضرا فيه الرئيس سانكاوولو وعضوا المجلس تايلر وكروما، وذلك بسبب نشوب القتال بين قوات جناح الجنرال جونسون وقوات الجبهة الوطنية القطرية الليبرية/جناح الجنرال كروما قرب القصر التنفيذي.

٦ - وتصاعد القتال بسرعة خلال الليل، واحتدم أسوأ احتدام شهد منذ بداية الحرب الأهلية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. وانتشر القتال بعد ذلك بوقت قصير إلى جميع أنحاء الجزء الأوسط من مونروفا، لأن المقاتلين الذين كانوا قد انسحبوا إلى مناطق بعيدة رجعوا بأعداد كبيرة، فأجبروا قوة الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا على الانسحاب من وسط المدينة.

المرفق الثاني

تشكيل المكون العسكري لبعثة مراقبي
الأمم المتحدة في ليبيريا

<u>في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦</u>	<u>في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦</u>	
<u>على أهبة الاستعداد في فريتاون</u>	<u>مونروفيا</u>	<u>المراقبون</u>
٣	-	١٥ بنغلاديش
-	-	٧ الصين
-	-	٦ الجمهورية التشيكية
-	٣	١١ مصر
-	-	٣ غينيا - بيساو
٢	٢	٩ الهند
-	-	٨ الأردن
١	-	١١ كينيا
٢	-	٩ ماليزيا
٢	-	٨ باكستان
-	-	٦ أوروغواي
<u>١٠</u>	<u>٥</u>	<u>٩٣</u> المجموع

المرفق الثالث

المرفق الرابع

- - - - -